http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1542) السنة السادسة -الاربعاء (24) حزيران 2009

لماذا تأخر قائد القوات الأمريكية في العراق عن مؤتمره الصحفي ؟

ترجمة: عمار كاظم محمد

بعد أقل من أسبوعين ستتولى القوات الأمنية العراقية مسؤولية السيطرة الكاملة على المدن وكان أهم تعليق في المؤتمر الصحفي الذي عقده الجنرال راي أوديرنو القائد العام للقوات الأمريكية في العراق مع كبار المسؤولين العراقيين هو النكتة التي تسبق الحدث حيث أخبر الناطق الرسمي للحكومة العراقية علي الدباغ المراسلين الصحفيين الذي ظلوا ينتظرون لمدة ساعتين في مكتب رئاسة الوزراء أننا نعتذر للتأخير بسبب حاجة الجنرال الأمريكي للأذن المطلوب لدخول البناية «وانتظارا للموعد النهائي الذي سيصادف في الثلاثين من هذا الشهر حيث ستكون القوات الأمريكية خارج المدن يشدد القادة العسكريون العراقيون وقوات الأمن من قبضتهم على الطرق الخارجية الكبيرة والصغيرة لتأكيد الاستقلالية العراقية على نحو متزايد .

إن مداخل المنطقة الخضراء في بغداد تحت السيطرة العراقية ومارست القوات العراقية مؤخرا حقها في احتجاز بعض المقاولين الأمريكان المتهمين بجرائم حصلت هنا وفي المؤتمر الصحفي الذي حصل يوم الاثنين الماضي رحب علي الدباغ الناطق الرسمي للحكومة العراقية مع وزيري الدفاع والداخلية بيوم الثلاثين من حزيران باعتباره يوما تاريخيا يتزامن مع الذكرى السنوية لثورة العشرين وكرر المسؤولون قولهم أن العراقيين سيشهدون وجودا اقل للقوات الأمريكية في شوارعهم .

وأضاف علي الدباغ قائلا « ستكون المهمات والحركات القتالية محدودة بالنسبة للقوات الأمريكية ولن تكون هناك عمليات ما لم تطلب الحكومة العراقية ذلك « وقد صرح الجنرال راي اوديرنو للصحفيين قائلا « إن أكثر القوات انسحبت من المدن العراقية والبقية ستكون خارجها أيضا بحلول يوم ٣٠ حزيران وهو الموعد النهائي المنصوص عليه في الاتفاقية الأمنية المعروفة باتفاقية انسحاب القوات « صوفا» مضيفا أن القوات المقاتلة ستنسحب في هذا الموعد والذي سيكون يوما عظيما بالنسبة للشعب العراقي .

أوديرنو يبدي ارتياحه لقدرة القوات العراقية

وكان الجنرال اوديرنو قد توقع في نيسان الماضي أن الحكومة العراقية ستطلب من القوات الأمريكية البقاء بعد موعد الانسحاب في عدد من المدن مثل الموصل وديالى حيث مازالت القوات العراقية تحارب الإرهاب الذي مازال نشطا هناك وكان معظم القادة العراقيين قد وافقوا على هذا حيث أكدوا حاجتهم إلى وقت أكثر.

ويقول المسؤولون الأمريكان بشكل غير رسمي أن تلك التصريحات ساهمت بشكل رسمي في رد فعل الحكومة العراقية والذي أدى بالنتيجة إلى إصرار رئيس الوزراء نوري المالكي على التشديد على أن تترك القوات تلك المدن أيضا.

منذ ذلك الحين والقادة الأمريكيون يمانعون في قول أي شيء يتعلق بالاتفاقية الأمنية وكان الجنرال اوديرنو قد صرح في مؤتمره الصحفي يوم الاثنين الماضي أن عمليات الجيش العراقي التي جرت مؤخرا جعلته يشعر بالارتياح حول فرصة القوات العراقية في حماية مدينتهم الموصل .

وكرر الجنرال الأمريكي بأن الهجمات واصلت بقاءها على المستوى الواطئ نسبيا منذ نجاح القوات العراقية والأمريكية في تنفيذ سياسة الاندفاع العسكري في عام ٢٠٠٧ والتي شهدت هبوطا في أعداد المقاتلين الأجانب الداخلين إلى العراق في معدل الثمانية إلى عشرة أشهر الأخيرة وأضاف لقد تركنا الأيام المظلمة من السنوات السابقة خلفنا .

وزير الدفاع:- مازلنا بحاجة الولايات المتحدة للدعم الجوي

خفضت الولايات المتحدة عدد قواتها إلى ١٣٠ ألفا من مجموع ١٦٠ وهو الرقم الذي بلغه عدد القوات عند تنفيذ سياسة الاندفاع وستواصل تخفيض تلك الأعداد حتى تنسحب من العراق كليا وقد حدد لهذا الحدث في نهاية عام ٢٠١١ حسب الاتفاقية الأمنية وقال اوديرنو مازال هناك ٣٢٠ قاعدة أمريكية في العراق باقية من مجموع ٦٤٠ كان قد تم بناؤها وسيتم إغلاقها أو تسليمها مع المدن والبلدات وأضاف الجنرال أن هذا العدد سيستمر بالتراجع هذا العام .

من جهة أخرى قال وزير الدفاع عبد القادر العبيدي إن العراق مازال يعتمد على الولايات المتحدة فيما يتعلق بوظائف الدعم والتي تتضمن الدعم الجوي والمراقبة ووسائل الإخلاء الطبية.

عن كريستيان ساينز مونيتر

العمال الأجانب في العراق: واهمون ومكروهون

ترجمة: علاء خالد غزالة

غادر ميتو انانتي بلده، بنغلاديش، في كانون الثاني في مقامرة. فقد باع هذا الرجل، البالغ من العمر تسعة وعشرين عاما وهو أب لولدين، منزله واقترض ما وفره اثنين من اخوته طيلة حياتهم ليجمع مبلغ خمسة آلاف دولار الذي طلبها سمسار العمل. ومثله مثل العدد المتزايد من العمال الاجانب الذين يكافحون من اجل البقاء، فقد سعى للحصول على عمل مؤقت في العراق كوسيلة للخروج من الفقر.

ولكنه سرعان ما اكتشف انه تعرض للخديعة. فبدلا من حصولها انانتي على عمل براتب قدره اربعمائة دولار في الشهر الذي وعد به في منطقة الحكم الذاتي الكردية الآمنة في شمال العراق، فقد وجد نفسه يعمل بنصف هذا الراتب في مخبز ببغداد.

يشتكي، بينما يهرع زملاؤه من العمال حاملين اطباق العجين، قائلا: «لا يكفي هذا المبلغ حتى لبطاقات الهاتف والسجائر.»

وقد توافد المهاجرون الى سوق العمل العراقية في الاشهر الاخيرة، حيث يسهل السماسرة وصولهم على متن طائرات ذات بطاقات زهيدة الثمن. وسرعان ما خاب امل الكثير منهم، مثل انانتي، في الحصول على وظيفة مناسبة، او في بعض الاحيان الحصول على اية وظيفة. وفي نفس الوقت، بدأ تواجدهم يثير غضب الاهالي، الامر الذي دفع الحكومة الى تقديم الوعود بايقاف هذا المد من العمال المهاجرين.

يقول المسؤولون العراقيون في بغداد وكردستان في الشمال انهم يحاولون جعل الامر اكثر صعوبة بوجه العمال الاجانب الوافدين في ما يبدو انه سيل غير منته من العمالة الاجنبية الرخيصة، والذي يعتبره البعض سببا في تعميق ازمة البطالة وخفض اجور العمل.وقد صرح الناطق الرسمي باسم وزارة العمل، عبد الله اللامي في بيان نشر مؤخرا بالقول: «سوف يباشر العراق العمل في مشاريع ضخمة هذا العام. لكننا لن نصدر تصاريح الى الشركات التي تجلب العمالة الاجنبية حتى تنتهي ازمة البطالة في العراق.» وفي هذه الاثناء فرضت حكومة كردستان على الشركات التي تستخدم العمالة الاجنبية ان تقدم تأمينات قدرها خمسون الف دولار لمنعهم من تسريح العمال او عدم تسفيرهم الى ديارهم بعد انتهاء العمل.

ولكن هذه الشركات ما زالت مستمرة في توظيف عمالة اجنبية زهيدة، بسبب عدم وجود اجراءات صارمة وعدم قدرة الحكومة على تحمل تكاليف الابعاد.

يقول حسين عبد، وهو صاحب مطعم في بغداد وظف ثلاثة من العمال البنغلاديشيين مؤخرا: «انهم يعملون بجد اكثر من العمال العراقيين. اذا طلبت من عامل عراقي ان يقوم بشيء ما، فانه يقول نعم ثم لا يقوم به. اما هؤلاء فانهم يقومون بما تطلب منهم بالضبط.»

وقد كان العراق جاذبا للعمال الاجانب على مدى عقود من الزمن. وقد تم استخدام عشرات الآلاف من السودانيين والفلبينيين والمصريين للعمل في حقول النفط وقطاعات اخرى اثناء الحرب العراقية الايرانية في الثمانينيات.

ولم يتم جلب سوى عدد قليل من العمال الاجانب في فترة التسعينيات بسبب تردي الاقتصاد نتيجة العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة. غير ان الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ قد اعاد العراق الى خارطة سماسرة العمل، حيث وظف الجيش الاميركي وشركاؤه الآلاف من العمال من جنسيات مختلفة للعمل في وظائف دنيا في القواعد العسكرية ومشاريع اعادة الاعمار.

وعندما تحسن الوضع الامني في العام الماضي في المحافظات الجنوبية والغربية، التي طالما عانت الاضطراب، بدأ العمال الاجانب الذين جاء بهم متعاقدو الجيش في التقاطر الى المجرى الرئيس للاقتصاد العراقي. وحذا ارباب العمل العراقيون حذو الاميركيين في البدء الاعتماد على سماسرة العمل من اجل استيراد عمالة رخيصة. وبينما اصبحت بغداد اكثر أمنا واستقرار هذا العام، فان اصحاب المصالح بدأوا في السير على نفس هذا النهج. ويُعد احمد ابو رشا من بين اوائل العراقيين الذين اغترفوا من حوض العمال هذا، وهو مؤسس لاحد مجالس الصحوة، وهي مجاميع مدعومة وممولة من الجيش الاميركي لمقاتلة المتمردين. وقد استخدم ابو رشا، الذي اضحى ذا وزن سياسي كبير في محافظة الانبار الغربية، العشرات من العمال الاجانب في العام الماضي للعناية بقصره الواسع.

يقول محمد الرشاوي، وهو احد نواب ابو رشا، ان هؤلاء العمال، الذين تم تأمينهم من خلال وكالة يقع مقرها في دبي، كانوا بركة. ويضيف «انهم يعملون بجد.» ويقارنهم بنظرائهم الذين «يرفضون القيام بأعمال معينة مثل تنظيف دورات المياه ومسح الارضيات.»

يقول جاسم الدليمي، وهو شيخ عشيرة آخر من الانبار، وقد جلب عمالا بنغلاديشيين، ان هؤلاء العمال قد تأقلموا جيدا مع حياة الصحراء، مضيفا انه قد جعلهم يتعودون على ارتداء (الدشداشة) وهو رداء طويل وفضفاض يرتديه ابناء المحافظة تقليديا.

ويقول الدليمي انه ليس عليه ان يقلق من يشارك العمال الاجانب في التمرد، او ان يعملوا لصالحه. كما ان هناك فائدة اخرى، على حد تعبيره، تتمثل في ان جميع موظفيه قد اصبحوا ضعفاء نتيجة استهداف قادة الصحوات من قبل المتمردين. ويقول انه اذا قتل احد عماله الاجانب فانه «لن يعير الامر اهتماما كما لو قتل احد الموظفين العراقيين الذين يعملون عندي»، موضحا ذلك بان اقارب الموظف العراقي القتيل سوف يتوقعون ان يحصلوا على تعويض سخي.

يقول احد عمال ابو رشا، والذي عرّف نفسه باسمه الاول فقط، ، إن العمل شاق والظروف صعبة.ويضيف هذا العامل البالغ ثمانية وعشرين عاما من العمر متحدثا عن مستخدميه، الذين يطلق عليهم عادة الشيوخ: «انهم يعاملوننا كالعبيد. ليس هناك من شيء يمنع نقل الواحد منا من شيخ الى آخر، كما لو كنا مجرد خيول.»

يقول رفيق تسجانين، الذي يرأس مكتب العراق في منظمة الهجرة الدولية، ان صيادي الرؤوس يقومون باستغياء اتاوات كبيرة من العمال، ومن ثم يبيعونهم الى سماسرة محليين. وفي الحالات المتطرفة، يتعرض العمال الى الخديعة حول المكان الذي سيذهبون اليه، ونوع الوظيفة التي سيعملون فيها، ومقدار الاجر الذي سيحصلون عليه.

ويقول ان هؤلاء العمال لن يكون امامهم من خيار حينما يكتشفون انهم قد خدعوا، مضيفا: «هذه تجارة عنيفة على غرار المافيا. ليست هناك حماية للناس (المخدوعين).»

واستنادا الى ارباب العمال والى تسجانين، فان مدراء العمل يحتفظون بجوازات سفر العمال. وفي بعض الاحيان يترك ارباب العمل عمالهم الاجانب في المطارات او مواقع العمل بعد ان تنتفي الحاجة اليهم.

يشتكي العراقيون من انه ليس هناك من عذر لاستيراد العمالة الاجنبية في بلد تبلغ البطالة فيه نسبة ثلاثين بالمئة وقد ازعجت هذه الظاهرة بالخصوص المواطنين ، الذين يشعرون بوجود أكثر المستخدمين للعمال الاجانب في البلاد.يقول اوس النعماني، وهو رئيس مجلس حي الجامعة الاستشاري، وهي في غربي بغداد، انه قد اشتكى لدى مسؤولي فرض القانون حول العدد المتنامي من العمال الاجانب، ولكن بلا طائل.

يقول: «الحكومة اضعف من ان تغير هذه الاشياء.»

ويضيف النعماني ان هؤلاء العمال قد خفضوا اجور العمل بنسبة قد تبلغ خمسين بالمئة في بعض القطاعات.

وفي بغداد، ينام انانتي وخمسة من زملائه البنغاديشيين في غرفة حقيرة على سطح المخبز الذي يعملون فيه، كانت تستخدم فيما سبق كمخزن. وفي احد الصباحات مؤخرا تجد رجلين نائمين على اسرة خفيفة ملقاة على الارض، احدهما يتوجع من الم الأسنان، والآخر مريض بالانفلونزا.

يقول انانتي: «بغداد ليست جيدة. لقد كذبوا علي.»

يقول رب العمل، محمد عبد الامير، انه غير ملام لانهم لم يجدوا ما كانوا يتوقعون. ويضيف انه دفع الى سمسار العمل مبلغ الف وثلاثمائة دولار عن كل رجل، وانه يطعمهم ثلاث مرات في اليوم.

ويقول مبتسما: «لقد بدأوا في تعلم العمل.»

عن واشنطن بوست

عدد من العمال الاجانب في العراق

القوات الأمريكية المقاتلة تهم بمغادرة المدن العراقية

ترجمة: انتخاب عبد محمد

سوف تغادر القوات المقاتلة المدن العراقية حسب الجدول المقرر بنهاية هذا الشهر من ضمنها مغادرة مدينة الموصل والتي مازالت من اخطر المناطق المدنية ،هذا ما قاله قائد القوات الأمريكية الاثنين يجب على القوات الأمريكية المقاتلة الانسحاب من المدن بنهاية الثلاثين من حزيران حسب الاتفاقية الأمريكية –العراقية التي عقدت هذا العام لكن الكلام الذي أفاده الجنرال راي اوديرنو القائد الأمريكي أتى على عكس المنوال قائلا بان القوات الأمريكية ربما ستبقى في بغداد والمنطقة الشمالية بسبب الأوضاع الأمنية التي مازالت غير مستقرة وأضاف اوديرنو خلال المؤتمر الصحفي الاثنين مع المسؤولين العراقيين بان العنف قد تدنى بسبب العمليات العسكرية الناجحة التي جرت في الأشهر الماضية والتي مازالت مستمرة .

" لدينا تحفظات علي بقائنا في الموصل في الأشهر الماضية " اضاف اوديرنو "لكني اشعر بالارتياح حيال الوضع في الموصل الآن"

تمركزت القاعدة في العراق وبعض المقاتلين الأجانب في الموصل والمدن المحيطة بمحافظة نينوى بعد الخسائر التي تكبدوها في بغداد وغربي العراق .

اضاف اوديرنو بانه مازال ملتزما تماما بمغادرة المناطق المدنية في الجدول الزمني المحدد وأضاف أيضا بان عددا قليلا من القوات سوف تبقى في المدن العراقية كمستشارين ومدربين للعمل مع القوات العراقية .ولكنه لم يحدد عديد هذه القوات التي ستبقى ولا عن أماكن تمركزها .

" لن أتطرق إلى رقم محدد لعديد القوات ،ولكن بالتأكيد سيكون عددا صغيرا ".أضاف اوديرنو ايضا بان ٣٢٠ قاعدة عسكرية سوف تبقى في العراق من أصل ٤٦٠ ،ولكنه لم يحدد أي عدد منها التي سوف تبقى في المدن العراقية .

"لقد مرت أيام السنوات السود والآن باستطاعة العراقيين العيش بصورة طبيعية "قال اوديرنو "إن الوقت الآن مناسب لمغادرة قواتنا المقاتلة العراق" .

على الرغم من الشعور الذي يصاحب العراقيين لدى رؤيتهم القوات الأمريكية تغادر بلدهم لكن مازال هنالك بعض الخوف من معاودة العنف بعد الانسحاب الأمريكي من المدن العراقية بعضهم عبر عن تحفظهم مبينين عدم جاهزية القوات العراقية لتحمل المسؤولية الأمنية .

وحذر رئيس الوزراء نوري المالكي الأسبوع الماضي المئات من القادة العسكريين ذوي الرتب العالية خلال لقائه بهم من إمكانية ازدياد العمليات الإرهابية بعد الانسحاب الأمريكي من المدن والانتخابات البرلمانية المقرر عقدها في كانون الثاني .

طبقا للاتفاقية الأمنية التي عقدت في كانون الأول فإن ٥٠،٠٠٠ جندي أمريكي سوف يبقى في العراق كمستشارين حتى نهاية ٢٠١١ .لكن القوات المقاتلة ستغادر المدن الداخلية في ٣٠ من حزيران ومغادرة العراق في آب ٢٠١٠ طبقا للخطة التي وضعها اوباما .

لقد تم إلقاء القبض على الكثير من المقاتلين الأجانب المتسللين إلى العراق من سوريا وهذا كله يعود إلى التحسن الأمني على طول الحدود السورية وكذلك بعد مساعي الجارة سوريا.

"ان تسلل المقاتلين الاجانب قليل "قال اوديرنو "لقد شاهدنا دخول بعض المقاتلين من خلال سوريا ،لكن الحكومة السورية اتخذت التدابير بخصوص هذا الموضوع في الأسابيع الماضية ونأمل أن تستمر في هذه الجهود للحفاظ على الحدود" أضاف علي الدباغ المتحدث الرسمي للحكومة العراقية "بان اليوم الذي ستغادر فيه القوات الأمريكية العراق سوف يكتب في التاريخ "وقال ايضا بأنه لن تكون هنالك مهمات قتالية أمريكية بدون إذن من الحكومة العراقية .

عن الواشنطن بوست

ثالث مورّد للسلاح في العالم: ألمانيا تدعم الحروب... بصمت!

شنت الحركات السلمية وجماعات المعارضة السياسية والكنائس، حملة انتقادات للحكومة الألمانية لزيادتها لصادرات السلاح بنسبة ٧٠ في المئة في السنوات الأخيرة، ما جعل من ألمانيا ثالث أكبر مورد للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا.

فخلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩،استخدم الجيش الإسرائيلي مقاتلات "إف ١٦" ومروحيات "أباتشي" ومدرعات "ميركيفا"، لم تصّنع أو تركب في ألمانيا، لكنها بنيت كلها بالاستعانة بمكونات ألمانية بيعت لشركات أجنبية.

هذا النوع من الممارسات التجارية أصبح شائعا في دول الإتحاد الأوروبي وبمعدلات متنامية.

فقد صرح الباحث بمركز بون الدولي الداعم للسلام والتنمية، مارك فون بويكين، أنه على الرغم من أن المبادئ السياسية التي تلتزم بها الحكومة الألمانية تحظر بوضوح تصدير الأسلحة إلى مناطق النزاعات، فالواقع أنه ليس في وسع أحد أن يجزم بأن المكونات المصنوعة في ألمانيا لا ينتهي بها المطاف في نزاعات مسلحة" .

وأضاف في حديثه قائلا أنه "على الرغم من ذلك،يبدو أن الحكومة لا تعبأ أو تكترث"

ويذكر أنه لا يجوز للشركات الألمانية بيع المكونات التي تنتجها إلى الخارج دون موافقة الحكومة.

وتباع غالبية الأسلحة الألمانية إلى الحلفاء، وخاصة تركيا واليونان. ومع ذلك، يجري شحن عدد كبير منها لدول "ثالثة" ليست أعضاء في الإتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي.وشرح الخبير أن "الحكومة الألمانية، وعملا بمبادئها السياسية لعام ٢٠٠٠، قد استبعدت تصدير الأسلحة لدولة "ثالثة" اللهم إلا إذا وجدت مصلحة أمنية ومتصلة بالسياسة الخارجية".

لكن بيع ١١٢ دبابة من طراز "ليوبارد ٢" لتشيلي، و ١٦ دبابة استطلاع "فاك" للإمارات العربية المتحدة، في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، لا يبدو أنه يخدم مصالح الأمن أو السياسة الخارجية الألمانية، وفقا للخبير.

واستطرد فون بويكين قائلا أن "الواقع أن هناك فوارق بين المبادئ السياسية التي تلتزم بها الحكومة الألمانية وبين سياستها في مجال منح التراخيص.

فقد وافقت الحكومة الألمانية على بيع ثلاث غواصات لباكستان، رغم أن العقد النهائي الخاص بالصفقة لم يتم التوقيع عليه بعد بسبب عدم الاستقرار السياسي في هذا البلد الآسيوي.

فعلق الخبير قائلا أنه "لابد من أن يُتخذ قرار سياسي إذا ما كانت ألمانيا تريد تغذية سباق التسلح بين باكستان والهند".وفي نفس الوقت، أظهرت الصور التي بثت عن اقتحام قوات جورجيا لأراضي محافظة أوسيتيا الجنوبية في آب أغسطس ٢٠٠٨، أن القوات المسلحة الجورجية تستخدم بنادق G٣٦ من تصميم شركة "هيكلر أند كوش" الألمانية.

فعجزت الحكومة الألمانية عن شرح كيف وصلت هذه الأسلحة إلي جورجيا، علي الرغم من أنها رفضت طلبا من شركة "هيكلر أند كوش" لتصدير ٢٣٠ بندقية من هذا الطراز في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

وقد أفاد معهد استوكهلم الدولي لبحوث السلام أن صادرات ألمانيا من الأسلحة التقليدية كالغواصات والدبابات والمروحيات، قد ارتفعت بنسبة ٧٠ في المئة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ ثم في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨.

كما ارتفع نصيب ألمانيا في سوق السلاح العالمية من ٧ إلى ١٠ في المئة، لتحتل المرتبة الثالثة علي قائمة كبار موردي السلاح في العالم بعد الولايات المتحدة بحصة تبلغ ٣١ في المائة، وروسيا بنسبة ٢٥ في المئة.

كذلك فقد أفاد معهد استوكهلم الدولي أن الشركات الألمانية قد باعت أسلحة بلغت قيمتها ٨،٧ مليار يورو في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨.

وبدورها تفيد بيانات وزارة الاقتصاد الاتحادية الألمانية بأنه بإضافة مبيعات الأسلحة الصغيرة ومكونات الآلات وسيارة "جيب" إلى مبيعات أنظمة السلاح، تكون الحكومة قد رخصت بصادرات بلغت قيمتها ٨،٨ مليار يورو في عام ٢٠٠٨، مقابل ٧،٧ مليار في سنة ٢٠٠٦.

وقد تبين من مصدر مطلع يعمل في شركة ألمانية كبرى لصناعة الأسلحة، أن ألمانيا تعتبر واحدة من أكثر الدول تشددا في تطبيق قوانين بيع السلاح، "فعلى عكس شركات في النمسا وهولندا على سبيل المثال، لا يُسمح لنا بعقد صفقات معينة مع بلدان بعينها"، ما يمثل في رأيه اختلالا في المنافسة.

وشرح أن ألمانيا لا تصدر بالضرورة مزيدا من الأسلحة بالمقارنة بغيرها، لكنها تصدر أسلحة ذات قيمة أعلى، لأن "ألمانيا تصدر أساسا منتجات عالية التكنولوجية، وبالتالي عالية التكلفة".

وكالة انتر بريس سيرفس